مقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد المصطفى الأمين، وعلى آله وصحبه الغر الميامين، والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد: فمن أجل أن هذا الكتاب الذي نقدم له من مهمات كتب المنطق رأينا أن نقدم له بالمقدمة التالية

بيان علم المنطق على وجه الإجمال

بمناسبة أن هذاالكتاب الذي نقدم له في علم المنطق رأينا أن نبين علم المنطق على وجد الإجمال، ونضع هيكله وخطوطه العريضة أمام القارئ كي يكون هذا الأمر مساعدا للقارئ في دراسته لهذا الكتاب، ويكون القارئ على بينة من أمره في دراسته لهذا العلم، فنقول وبالله التوفيق:

العلم بمعنى الصورة الحاصلة في الذهن إما تصور ليس معه حكم، كصورة الإنسان والحجر والشجر الحاصلة في الذهن، وإما تصديق وهو التصور الذي يكون معه حكم، كأن تحكم على الله تعالى بأنه موجود، وأنه واحد، وأنه عليم قدير، وليس كل فرد من أفراد التصور والتصديق ضروريا ولا نظريا، بل بعض أفرادهما ضرورية لا تحتاج إلى كسب، كتصور السماء والأرض، وكالحكم بأن الواحد نصف الاثنين، وأن الكل أعظم من الجزء، وبعضها الآخر نظري يحتاج حصوله في الذهن والإذعان له إلى نظر وكسب، كتصور ماهية الإنسان والملك والجن، وكالإذعان بأن الله واحد وخالق للعالم.

والنظري المجهول يحتاج العقل في حصول صورته فيه إلى نظر وكسب، والنظر عبارة عن ترتيب أمور معلومة -وهي أجزاء التعريف ومقدمات القياس- للحصول على المجهول –وهو المعرِّف والنتيجة-، فالتصوري المجهول يحتاج العقل لحصوله فيه إلى التعريف الذي يشرحه، والتصديق المجهول يحتاج العقل في حصوله فيه إلى

الدليل الذي يثبته، فاحتاج العقلاء من أجل الحصول على معرفة المجهولات التصورية إلى التعريفات، ومن أجل الحصول على المجهولات التصديقية إلى الأدلة.

ثم إن التعريفات والأدلة من أجل الوصول بها إلى المجهولات التصورية والتصديقية لابد أن تكون صحيحة حتى يتم الوصول بها بطريق صحيح إلى المجهولات، وليس كل تعريف يرتبه العقلاء صحيحا، ولا كل دليل يرتبه العقلاء صحيحا، فاحتاج العقلاء إلى قانون يبين لهم الطريق الصحيح لترتيب التعريفات وترتيب الأدلة، ويبين لهم المواد التي تتألف منه التعريفات والأدلة، وذلك القانون هو علم المنطق.

فظهر لنا من هذا البيان أمور:

الأول: انقسام المنطق إلى قسمين: تصور وتصديق.

الثاني: أن المقصود في قسم التصور هو التعريف وسموه بالقول الشارح، وأن المقصود في قسم التصديق هو الدليل وسموه بالقياس، وهو المطلب الأعلى والمقصد الأسمى في المنطق.

الثالث: أن لكل من التعريف والدليل مبادئ يتألف كل واحد منهما منها، والمبادئ التي يتألف منها التعريف الكليات الخمس: الجنس، والفصل، والنوع، والخاصة، والعرض العام، وسموها بإيساغوجي، والمبادئ التي يتألف منها الدليل هي القضايا، وللقضايا أحكام يُحتاج إليها في بيان إنتاج الدليل، ودلالته على النتيجة، واستلزامه للمدعى، كالعكس والتناقض. ومبحث القضايا وأحكامها، هو مبادئ التصديقات، كما أن مبحث الكليات الخمس هو مبادئ التصورات، فانقسم المنطق إلى أربعة أقسام: مبادئ التصورات، ومقاصدها، ومبادئ التصديقات، ومقاصدها.

ثم إن المناطقة تكلموا على القياس من جهتين، وقسموا الكلام عليه إلى قسمين:

القسم الأول: الكلام على القياس من جهة صورته، وقسموه إلى أقسام كثيرة، وأطالوا الكلام فيه.

القسم الثاني: الكلام عليه من جهة نوع مادته التي يتألف منها هل هي يقينية أوظنية أو خطابية أو شعرية، أو كاذبة وهمية، وقسموه بهذا الاعتبار إلى خمسة أقسام، سموها بالصناعات الخمس، وهي البرهان، والجدل، والخطابة، والشعر، والمغالطة، فصارت أقسام المنطق تسعة، الأقسام الأربعة الأول، والصناعات الخمس، وقد نظمها بعضهم على وجه الرمز فقال:

بكافٍ ثم قافاتٍ ثلاثٍ وباءٍ ثم جيمٍ ثم خـــاءِ

وشينٍ ثم ميمٍ نحن جئنا ببابِ الفن يا من في الرجاءِ

أي الكليات الخمس، والقول الشارح، والقضايا وأحكامها، والقياس، والبرهان، والجدل، والخطابة، والشعر، والمغالطة.

ثم إن المناطقة لما رأوا أن المنطق مقدمة لجميع العلوم، ورأوا أن تعليم العلوم وتعلمها لا يتم بطريق العادة إلا عن طريق الألفاظ ودلالتها، رأوا من المناسب أن يقدموا للمنطق بما هو مقدمة لجميع العلوم، وهو مبحث الألفاظ والدلالة، فقدموا للمنطق بهذه المقدمة وجعلوها جزءا من كتبه، صدّروها بهذه المقدمة، وليست هذه المقدمة جزءا من المنطق، لأن المنطق هو علم المعقول الذي لا يختلف باختلاف اللغات، وهذه المقدمة من علم الملفوظ الذي يختلف باختلاف اللغات، وبعض المؤلفين جعل لهذه المقدمة بابا مستقلا، وبعضهم أدرجها في باب إيساغوجي كالمصنف أثير الدين الأبهري.

الأمر الرابع الذي ظهر لنا من البيان السابق: أن الغرض من علم المنطق وثمرته هو معرفة ترتيب التعريف، ومعرفة ترتيب الدليل بطريق صحيح يوصل إلى معرفة المعرَّف ومعرفة المدَّعَى بوجه صحيح، ومن أجل ذلك عرَّف المناطقة المنطق باعتبار ثمرته والغرض المقصود منه بأنه "آلة قانونية تعصم مراعاتها الذهن عن الخطأ في الفكر"، وقالوا إن ثمرته "عصمة الذهن عن الخطأ في الفكر"، وعرفوا الفكر بأنه "ترتيب المعلوم للتوصل إلى المجهول"، ومرادهم بالمعلوم أجزاء التعريف ومقدمات القياس، ومرادهم بالمجهول، المعرِّف، والمدَّعَى والنتيجة.

هذا هو بيان مجمل علم المنطق وهيكله وخطوطه العريضة، وبيان تعريفه، وثمرته المقصودة منه على حسب ما ذكره المناطقة.

هل علم المنطق واف بالغرض الذي وضع لأجله؟

ولكن هل صحيح أن المنطق وافٍ بغرضه الذي وضع لأجله، وهل صحيح أنه يعصم الذهن عن الخطأ في الفكر، أم أن هذه الدعوى ليس لها نصيب من الصحة؟ هذا ما سنبينه في الكلام التالي، فنقول وبالله التوفيق:

الحق أن للمنطق دورا في تسديد العقل وتصويب الفكر، وأما أنه عاصم للذهن عن الخطأ فهذا خيال لم يتحقق لأحد؛ لا لواضعه ومرتِّبه أرسطو فإنه لم يعصمه منطقه من الأخطاء العظيمة التي تورط فيها في عقائده وفلسفته وآرائه وأفكاره، وهو من أضل الفلاسفة كما هو معلوم لمن درس فلسفته وآراءه، ولا لمن سبقه ولحقه من الفلاسفة، فإن فلسفتهم مبنية على أصول فاسدة، ولا لأئمة المنطق من الإسلاميين مثل الكندي والفارابي وابن سينا، فإن منطقهم لم يعصمهم أيضا عما تورطوا فيه من الأخطاء العقدية الجسيمة، بل إنهم من أضل العلماء الإسلاميين، وقد كفرهم من كفرهم من كبار علماء المسلمين.

وأصل الخلل في المنطق هو أن المقصد الأعلى والمطلب الأسمى فيه هو القياس الذي تُثبت به الدعاوى وتُستنتج منه المطالب، وقد تكلم المناطقةُ على القياس من جهتين: من جهة صورته ومن جهة مادته، والأصل فيه هو مادته، وهي أنواع القضايا التي يتركب هو منها، وأما ما يتعلق بالصورة فهو بيان لكيفية تركيب المادة وترتيبها ترتيبا صحيحا حتى تكون منتجة إنتاجا صحيحا، وبيان للمنتج من صور تركيب المادة وغير المنتج منها.

أما من جهة صورته فقسموه إلى الاقتراني والاستثنائي، وقسموا الاقتراني إلى الأشكال الأربعة، وقسموا كل واحد منها إلى ستة عشر ضربا، وقسموا الاستثنائي إلى متصل ومنفصل، وطوَّلوا الكلام على هذه الأقيسة والأشكال والأقسام، وأقسامها، وأقسام أقسامها، وشروط إنتاجها، والمنتِج والعقيم من أضرُبها، وعِلَل ذلك بما يزيد على الحاجة، وأتعبوا عقولهم، وأذهانَ المعلِّمين والمتعلمين في تفريعات وتشقيقات دقيقة ليس فيها كبير جدوى.ومن أجل أن معظم كلام المناطقة على القياس على صورته سمى العلماء هذا المنطق بالمنطق الصوري.

وأما عندما أتى المناطقة إلى مادة القياس فقد قصروا الكلام فيه وطووا أجنحته ، وأتوا فيه بكلام مجمل غير وافٍ بالغرض من المنطق، مع أن المادة هي الأصل فيه.

وذلك حيث قسموه من جهة مادته إلى خمسة أقسام وسموها بالصناعات الخمس؛ القسم الأول: ما يتألف من مقدمات يقينية لإنتاج اليقين، وسموه بالبرهان. الثاني: ما يتألف من المشهورات والمسلمات، وسموه الجدل. الثالث: ما يتألف من المقبولات والمظنونات وسموه الخطابة. الرابع: ما يتألف من المخيَّلات وهي القضايا التي تُخيِّل فتتأثر النفس منها قبضا وبسطا وفرحا وحزنا إلى غير ذلك، وسموه الشِّعر. الخامس:

ما يتألف من الوهميات والكواذب المشبَّهات بالصوادق وسمَّوه السفسطة والمغالطة. وقالوا إن العمدة هو البرهان المؤلف من اليقينيات، لأنه هو فقط المنتج لليقين.

هكذا أجملوا الكلام ولم يضعوا ضوابط وقوانين يستطيع المنطقي أن يُميِّز بها المواد اليقينيات عن غيرها، بل قصروا المسافة في الكلام على مراد القياس، وطووا جناح مقالهم في تفاصيلها، رغم أن المشكلة الأصل هي في مادة القياس، وليس ذلك لتقصير منهم مع قدرتهم على أن يفرقوا بين مواد الأقيسة تفرقة تفصيلية كاملة، بل لأنه ليس في إمكانهم الزيادة على ما قاموا به، فليس من مقدور المناطقة أن يقرروا قواعد ويضبطوا قوانين يستطيع العالم أو العاقل عن طريقها أن يفرق تفرقة كاملة بين جزئيات هذه الأنواع الخمسة من المواد وأفرادها، مع أن هذه التفرقة هي التي يترتب عليها الغاية المدعاة للمنطق وهي عصمة الذهن عن الخطأ في الفكر، ومن أجل ذلك لم يعصم المنطق في تاريخه أحدا عن الخطأ في فكره؛ لا واضعه ولا أئمته وفلاسفته فضلا عن مدرِّسيه ودارسيه.

والإنسان مهما كان ذا عقل عظيم وذكاء بارع ليس في مقدرته أن يميز بمجرد عقله تمييزا تاما بين اليقينيات وغيرها، بل كثيرا ما تلتبس عليه الظنيات والمسلمات، بل الوهميات الكواذب باليقينيات، ويعتقدها يقينيات، فيؤلف منها قياسا يتوهمه ويعتقده برهانا، ويستنتج منه نتيجة يعدها حقا لا يتردد في صدقها، وكثيرا ما يبني عليها صرحا من الآراء والأفكار يدعوا إليها بحماس ويتفانى في سبيل نشرها بكل ما أوتي من قوة وعتاد، مع أنها إما من الظنيات أو المسلمات، بل كثيرا ما تكون من الوهميات الكواذب.

أصل ضلال الفلاسفة وأهل الأديان والمذاهب الباطلة

وعدم التفرقة بين هذه الأمور هي الأصل في ضلال الفلاسفة وضلال أهل الأديان والآراء والمذاهب الباطلة، كما أنه هو الأصل في كل ما وقع ويقع بين بني آدم من الخلاف والاختلاف في الديانات والأفكار والمذاهب والآراء، وكل من ضل منهم فعن التباس الظنيات والمسلمات والمخيلات الكواذب باليقينيات ضل، ولم يَسلَم من هذا الضلال بل لا يمكن أن يسلم منه أحد من بني آدم إلا عندما يستند إلى الحق المطلق وهو الوحي الذي أنزله الله تعالى على رسله وأنبيائه المنقول إلينا بطريق صحيح، ومن هنا أتت حاجة الإنسان إلى الوحي وإلى رسل الله وأنبيائه، وكان من حكمة الله تعالى ورحمته بعباده أن لا يخلي الإنسان في يوم من الأيام بدون وحي وبدون نبوة وبدون رسالة، فكان أول إنسان هو أول أنبياء الله تعالى.

ومن أجل ما ذكرنا عرَّف المناطقة علم المنطق بأنه "آلة قانونية تعصم مراعاتها الذهن عن الخطأ في الفكر"، فنسبوا العصمة لمراعاته لا له، وهذا هو محل الإشكال فيه، فليس في طاقة أعقل العقلاء أن يراعيه مراعاة كاملة، فقد يخطئ العاقل ويضل ويعتقد أنه يراعيه مع أنه لم يراعه، بل مراعاته الكاملة خارج عن طاقته.

قال شارح سلم العلوم عبد العلي اللكنوي: إن أعاظم الماهرين في المنطق ربما يخطئون خطأ لا يكادون ينتبهون له ولا يجديهم المنطق نفعا، كيف! والمنطق قد حكم مثلا بانتهاء مقدمات البرهان إلى الضروريات، وربما يلتبس الوهمي الكاذب بالضروري، فلا يحصل التمييز بينهما باستعمال المنطق، وبعد تمييز العقل بين الكاذب الوهمي والضروري لا يحتاج كثيرا إلى المنطق، فإذن العاصم ما به يحصل التمييز ما بين الكاذب والضروري، وهو الفطرة الإنسانية المجردة عن شائبة مخالطة الوهم، وللمنطق إمداد ضعيف بعد هذا التمييز، فإليه حاجة ضعيفة. اهـ. ص209، ونقل هذا الكلام المحقق العطار في حاشيته العظيمة على شرح الخبيصي على تهذيب المنطق للسعد التفتازاني، ص40، وأقره عليه.

العاصم للإنسان عن الخطأ في الفكر

هو العقل السليم إذا سار في ضوء الوحي لا المنطق

ونقول: بل ما يحصل به التمييز الكامل بين اليقيني وغيره ليس هو الفطرة الإنسانية فقط، وذلك أن الفطرة الإنسانية لا تكون مميزة تمييزا كاملا إلا أن تكون سليمة سلامة كاملة، ونقية عن شائبة مخالطة الوهم نقاء كاملا، وليس الفطرة إلا العقل الذي فطر الله الإنسان عليه، ومن حكمته تعالى أنه قد كرم بني آدم بنعمة العقل وشرفهم به على سائر مخلوقاته، كما أنه من كمال حكمته تعالى أنه لم يكرم الإنسان بعقل يستغني به عن ربه وعن وحيه وعن رسله، بل كرمه بعقل عاجز وقاصر لا يستقل بنفسه في إدراك الحق والصواب استقلالا تاما، لا في شئونه الدينية ولا في شئونه الدنيوية إلا إذا سار في ضوء وحي الله، واتبع أنبياء الله ورسله. نعم لسلامة العقل ونقاء الفطرة دور كبير في إدراك الحقائق، وكلما كان العقل أسلم وكانت الفطرة أنقى كان إدراك الإنسان للحقائق أقوى وأسد، وأما الإدراك الكامل والسداد التام فلا يتم إلا بالوحي وباتباع ما جاء به الأنبياء والرسل.

فمن أجل ذلك نقول: ما يحصل به التمييز الكامل بين اليقيني وغيره هو العقل بشرط أن يسير في ضوء الوحي، لا العقل المجرد ولا العقل مع المنطق، ومن أجل ذلك نرى في التاريخ الإنساني أن العقلاء والعلماء كلما كان اعتمادهم على الوحي أكثر والتزامهم به أقوى يكونون أقرب إلى الحق وأبعد عن الخطأ والضلال، وكلما كان اعتمادهم على العقل المجرد وعلى المنطق أكثر كانوا أكثر خطأ وأبين ضلالا، لأن الله قد خلق عقل الإنسان عاجزا وقاصرا عن إدراك معظم الحقائق، وأما الوحي فهو الحق المطلق ومصدره هو الحق المطلق.

ثلاثة علوم غير وافية بالغرض منها: المنطق ،والكلام، والفلسفة

ومن أجل ما ذكرنا نقررأن المنطق علم غير واف بمقصوده كما أن علم الكلام كذلك، وذلك لأن الكلام وإن كان فلسفة للعقيدة التي ورد بها الوحي، لكن المتكلمين لم يقتصروا على ذلك بل تدخلوا فيما يتعلق به من دقيق الكلام وغيره من المسائل التي لم يرد بالنص عليها قواطع الشرع، وتفلسفوا في ذلك تفلسفا عقلانيا كثيرا ما أدى بهم إلى مخالفة الوحي والابتعاد عنه، فآل علم الكلام إلى فكر إنساني، والفكر الإنساني عاجز وقاصر ومعرض للخطأ والضلال.

وهذا هو الأصل فيما نراه عند فرق المتكلمين من الاختلاف الكثير الشديد في مذاهبهم وآرائهم، مع أن العقيدة التي ورد بها الوحي وجاء بها الأنبياء والرسل شيء واحد ليس فيها خلاف، ولا عند الأنبياء والرسل فيها أي اختلاف، وإنما الخلاف بين أنبياء الله ورسله في بعض تفاصيل الشرائع فقط، وأما العقيدة والأخلاق وأصول الشرائع فهم متفقون فيها اتفاقا كاملا. قال الله تعالى:

وذلك لأن مصدرهم واحد، وهو الوحي الذي هو الحق المطلق، فظهر بهذا أن علم الكلام علم غير واف بالغرض منه، وهو حراسة العقيدة الإسلامية ومعرفتها على ما هي عليه وعمارة القلب بنور اليقين، بل صار مؤديا إلى عكس المقصود منه ومن إنشائه، وهذا ما قرره كثير من المتكلمين بعد خبرتهم بعلم الكلام وتناهيهم في معرفته، ونقتصر على نقل كلام أحد أعاظمهم، قال الإمام الغزالي:

أما مضرته -أي الكلام- فإثارة الشبهات وتحريك العقائد وإزالتها عن الجزم والتصميم، فذلك مما يحصل في الابتداء ورجوعها بالدليل مشكوك فيه، ويختلف فيه الأشخاص فهذا ضرره في الاعتقاد الحق. وأما منفعته فقد يظن أن فائدته كشف الحقائق ومعرفتها على ما هي عليه وعمارة القلب بنور اليقين، وهيهات، فليس في الكلام وفاء بهذا المطلب الشريف، ولعل التخبيط والتضليل فيه أكثر من الكشف والتعريف.

وقال: وهذا الكلام إذا سمعته من محدث أو حشوي ربما خطر ببالك أن الناس أعداء لما جهلوا، فاسمع هذا الكلام ممن خبر هذا الكلام ثم قلاه بعد حقيقة الخبرة وبعد التغلغل فيه إلى منتهى درجة المتكلمين وجاوز ذلك إلى التعمق في علوم أخرى تناسب نوع الكلام، وتحقق أن الطريق إلى معرفة الحقائق من هذا الوجه مسدود.

ولعمري لا ينفك الكلام عن كشف وتعريف، وإيضاح لبعض الأمور ولكن على الندور، وفي أمور جلية تكاد تفهم قبل التعمق في صنعة الكلام.

هذا كلام الغزالي في "إحياء علوم الدين".

وكما يقابل اتفاق الأنبياء فيما جاءوا به اختلافُ المتكلمين فيما توصلوا إليه من المذاهب والآرء، كذلك يقابله اختلاف الفلاسفة فيما توصلوا إليه بعقولهم في بيان حقائق الأشياء ولا سيما حقائق ماوراء الطبيعة ولاسيما الإلهيات منها، فإن الموجود

بينهم هو الاختلاف الأكثر والأشد فيها، ومخالفة اللاحق للسابق، بل قلما تجد بين اثنين منهم الاتفاق التام، وعندما يتكلمون على مسألة واحدة كثيرا ما تكون الأقوال المختلفة على عدد رؤوس المتكلمين في المسألة، وليس ذلك إلا لأن مصدرهم عقولهم العاجزة القاصرة المستندة إلى الظنون والتخمينات، المعرضة عن الوحي المستغنية عنه، لأن الفلسفة عبارة عن محاولة إدراك الحقائق بالعقل المجرد، والاستغناء عن الوحي والإعراض عنه.

وقد نقل عن بعضهم أنه قال "إنا قوم مهذبون لا حاجة لنا إلى من يهذبنا" يقصد أنبياء الله ورسله.

وقد قال الله عن أمثال هؤلاء مبينا لِقِصَر عقولهم وضعف مداركهم، وخطأ مذاهبهم آمرا بالإعراض عنهم: {إن يتبعون إلا الظن وإن الظن لا يغني من الحق شيئا فأعرض عمن تولى عن ذكرنا ولم يرد إلا الحياة الدنيا ذلك مبلغهم من العلم}. وقال تعالى مخبرا عن طغيانهم بسبب استغنائهم عن وحي الله تعالى: (إن الإنسان ليطغى أن رآه استغنى).

فكانت الفلسفة غير وافية بالغرض منها وهو إدراك الحقائق بالعقول المجردة، لأن العقول من أجل كونها عاجزة وقاصرة لا يتم لها بمجردها إدراك الحقائق إدراكا تاما كاملا، ولا يتم لها ذلك إلا إذا سارت في ضوء الوحي وانقادت له.

إذا كان علم المنطق لا يعصم الذهن عن الخطأ في الفكر فلماذا ندرسه؟

وبعد انتهاء الأمر إلى هنا يأتي السؤال التالي:

إذا كان علم المنطق لا يعصم الذهن عن الخطأ في الفكر فلماذا ندرسه؟!

نقول: ندرسه لأربعة أمور، وهي ما يلي:

1- اختلاط اصطلاحاته وبعض قواعده بالعلوم الإسلامية، فصار من اللازم للعالِم الموسوعي أن يُلمَّ به ويعلم اصطلاحاته، ولولا هذا الاختلاط لما كان للعالِم الإسلامي كبير حاجة إلى علم المنطق.
2- أنه علم عقلي يشحذ الذهن ويقوّي القريحة، وله إمداد في تقوية الملكة العلمية إجمالا.
3- أنه مشتمل على قواعد عقلية صحيحة معينةٌ في معرفة كثير من الحقائق العلمية.
4- أنه وإن كان لا يعصم الذهن عن الخطأ في الفكر، لكنه من أجل ما ذكرنا من اشتماله على قواعد عقلية مفيدة يساعد بالجملة في تسديد العقل وتقويم الذهن.

واضع علم المنطق ومعرّبه ومجرده عن الفلسفة

علم المنطق كسائر العلوم قد تكلم في أصول مسائله من تكلم فيها أولا –وهم الفلاسفة القدامى- كلاما مجملا بدون تهذيب لمسائله ولا تفصيل وترتيب لها، ثم أتى من بعد هؤلاء المبدعين من الفلاسفة من هذب مسائله وفصلها ووسعها ورتبها.
قال ابن عاشور: أول من دونه ووضعه من الفلاسفة هو زينون الاسطواني ن260 ق.م، ثم هذبه أفلاطون، ثم كمله ووسعه أرسطو، ولذلك اشتهر عند العرب أن أول من وضع المنطق هو أرسطو.
وأول من ترجمه إلى العربية هو عبدالله بن المقفع الكاتب المتوفي سنة 158هـ ، ثم اشتهر فيه أبو نصر الفارابي ومن تبعه. هذا كلام ابن عاشور "تعريفات العلوم" 48
وعندما عُرِّبَ المنطق عُرِّبَ مخلوطا بالفلسفة التي يخالف كثير من أصولها الأصول الإسلامية، ومن أجل ذلك عاب المنطق وحذر منه كثير من العلماء وحرموا الاشتغال به، وبعدما عُرِّبَ المنطقُ بعصور حاول العلماء المسلمون تجريده من المسائل الفلسفية وتخليصه منها، والإبقاء على المسائل العقلية المتعلقة بالتصورات والتصديقات فقط، فعلوا ذلك ونقوه من السبب الذي حذر العلماء منه لأجله، فصار علما عقليا محضا لا يخاف من غوائله.
ولكن من الذي قام بهذا التجريد والتصفية؟ المشهور أن الإمام الغزالي هو الذي قام بهذا الأمر، وهو حقيق بذلك، لكنني لم أجد في كلامه ما يشير إلى ذلك، ولم أحصل على نقل موثوق فيه بعد البحث، لكنه مما لا خلاف فيه أن الإمام الغزالي من أوائل من صنف فيه مؤلفات على هذا النسق المجرد، كما أنه أول من روج لهذا العلم وقال: "من لا منطق له لا ثقة بعلمه" وسماه معيار العلوم، وعده من فروض الكفاية، وقد سلم له موقفه هذا من أتى بعده من مناطقة المسلمين ومعظم العلماء المتأخرين، وألفوا فيه المؤلفات المختصرة والمطولة، وخلطوا اصطلاحاته ومسائله بالعلوم الإسلامية وبكتب هذه العلوم.
وعارضالغزالي آخرون وانتقدوا موقفه وحكمه، منهم: ابن الصلاح والنووي وابن تيمية والسيوطي، وسيأتي الكلام على حكم تعلمه.

حكم تعلم علم المنطق والاشتغال به

بعد ما عُرّبَ المنطقُ مخلوطا بالمسائل الفلسفية لم يبال به العلماء المسلمون ولم يولوه أي عناية، بل عابوه وحذروا منه وحظروا الاشتغال به، وهناك شبه إجماع منهم على هذا الأمر، وإنما اعتنى به الفلاسفة مثل الكندي والفارابي وابن سينا، واستمر الوضع على الحذر منه وحظره إلى أن أتى الإمام الغزالي فجرده من المسائل الفلسفية على ما يقال، وروج له وسماه معيار العلوم وعده من فروض الكفاية، وقد سلم للغزالي موقفه هذا من المنطق معظم المتأخرين، فاعتنوا به وألفوا فيه المؤلفات المطولة والمختصرة، وطوروه ووسعوه، وخلطوا كثيرا من اصطلاحاته وبعض قواعده بالعلوم الإسلامية وكتب هذه العلوم.

وعارض موقف الغزالي هذا بعض من أتى بعده من كبار الأئمة منهم ابن الصلاح والنووي وابن تيمية والسيوطي، وحذروا من هذا العلم.

أما ابن الصلاح فقد قال في جواب سؤال سئل فيه عن حكم الاشتغال بالفلسفة والمنطق: الفلسفة رأس السفه والانحلال، ومادة الحيرة والضلال، ومثار الزيغ والزندقة، ومن تفلسف عميت بصيرته عن محاسن الشريعة المؤيدة بالحجج الباهرة والبراهين الظاهرة، ومن تلبس بها تعليما وتعلما قارنه الخذلان والحرمان واستحوذ عليه الشيطان.

وأما المنطق فهو مدخل الفلسفة، ومدخل الشر شر. انتهى (210) فتاوى ابن الصلاح.

وأما النووي فقد قال في طبقات الشافعية عند الترجمة للغزالي (155-151):

غير خاف استغناء العلماء والعقلاء –قبل واضع المنطق ارسطاطاليس وبعده- ومعارِفِهِم الجمة عن تعلم المنطق، وإنما المنطق عندهم –بزعمهم- آلة صناعية تعصم الذهن عن الخطأ، وكل ذي ذهن صحيح منطقي بالطبع، فكيف غفل الغزالي عن حال شيخه إمام الحرمين فمن قبله من كل إمام هو له مقدِّم، ولمحله في تحقيق الحقائق رافع له ومعظِّم؟! ثم لم يرفع أحد منهم بالمنطق راسا، ولا بنى عليه في تصرفاته أساسا. ثم قال النووي: ولقد أتى –أي الغزالي- بخلطه المنطق بأصول الفقه بدعة عظم شؤمها على المتفقهة، حتى كثر بعد ذلك فيهم المتفلسفة. والله المستعان.

ولا يخفى أن ابن الصلاح والنووي كانا قريبي العهد بتجريد المنطق عن المسائل الفلسفية، فكانت الكتب المنطقية القديمة غير المجردة عن الفلسفة هي الرائجة أو الأكثر رواجا في الأوساط العلمية على عهدهم، أو نقول: كانت هذه الكتب لازالت رائجة على عهدهم، وكان الاشتغال بالمنطق على عهدهم يجر إلى الاشتغال بالفلسفة، فمن أجل ذلك حذر هذان الإمامان الجليلان من الاشتغال بالمنطق، وهذا هو صريح كلام ابن الصلاح، ويشير إليه آخر كلام النووي، وأما أول كلام النووي فيشير إلى سبب آخر للحط من علم المنطق، وهو أنه –كما قال ابن تيمية- علم لا يحتاج إليه الذكي ولا ينتفع به الغبي، حيث قال النووي: "وكل ذي ذهن صحيح منطقي بالطبع"، يعني فلا يحتاج إليه ذو الذهن الصحيح وهو الذكي، ولا ينتفع به الغبي، لأنه يتعلم اصطلاحاته لكنه لا يعصم ذهنه عن الخطأ في الفكر، وهذا هو موقف ابن تيمية من علم المنطق مع أمور أخرى انتقدها على المناطقة في مقالات له، وله في ذلك كتاب في مجلد ضخم، وتبع السيوطيُ ابنَ تيمية في موقفه من المنطق وألف كتابا في تحريمه سماه "القول المشرق في تحريم المنطق" وكتابا آخر لخص فيه كتاب ابن تيمية "الرد على المنطقيين"، والكتابان مطبوعان معا في مجلد واحد.

فظهر من هذا أن التحذير من علم المنطق والقول بتحريم الاشتغال به حينما كان مخلوطا بالفلسفة وقبل تجريده منها وكذلك بعد تجريده منها بأمد قصير كان يجر الاشتغال به إلى الاشتغال بالفلسفة، هذا القول حينئذ له وجه وجيه من النظر.

وأما بعد ذلك في العصور التي صار الرائج فيها الكتب المنطقية المجردة عن الفلسفة، وصار الاشتغال به لا يجر إلى الاشتغال بالفلسفة ولا يخاف من الاشتغال به ذلك فالقول بتحريم الاشتغال بالمنطق ليس له وجه من النظر.

لأن المنطق المجرد ليس إلا عبارة عن قواعد متعلقة بترتيب القول الشارح، وترتيب القياس، وبيان للمواد التي يتألف منها التعريف والدليل، ولا علاقة له من حيث هو منطق بتأييد أي عقيدة أو مذهب حقا كان أو باطلا. قال الإمام تقي الدين السبكي عن المنطق:انما هو كالسيف يأخذه شخص يجاهد به في سبيل الله وآخر يقطع به الطريق.

وهذا الكلام من هذا الإمام العظيم يؤيد ما حققناه آنفا من أن المنطق لا يعصم الذهن عن الخطأ في الفكر ، فلو كان عاصما لما قطع به الطريق.